

السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر بين الضرورة الاجتماعية والكلفة الاقتصادية.
Social Policy in Algeria between social necessity and economic cost.



جزار مصطفى¹،

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

m.djezzar@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2023/09/01 تاريخ القبول: 2023/11/20 تاريخ النشر: 2024/01/18

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تحليل السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر، وذلك من خلال التطرق للأسباب الحقيقية التي تقف وراء لجوء الحكومة لاعتماد هذا النوع من السياسات، ومدى مساهمتها في حل المشاكل الاجتماعية وتحسين الوضعية المعيشية للمواطنين، ورفع القدرة الشرائية، وبالتالي تحقيق السلم الاجتماعي، هذا من ناحية، وبين ما تكلفه هذه السياسات من الناحية الاقتصادية، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة جراء أزمة كورونا وانخفاض أسعار المحروقات، وانعكاسات ذلك على الموازنة المالية العامة للدولة من ناحية ثانية.

تهدف السياسات الاجتماعية إلى تحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين من خلال اعتماد سياسة عامة ناجعة تأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية السائدة، وتعمل على الرفع من القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم، أخذاً بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة للدولة، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموازنة العامة للدولة. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال انتهاج سياسات عامة متكاملة ومتوازنة تراعي جملة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وتعمل على القضاء على مختلف المعوقات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

السياسات العامة الاجتماعية، الموازنة العامة، الدعم الاجتماعي، الكلفة الاقتصادية، القدرة الشرائية.

Abstract:

This study aims to analyze the Social policies in Algeria, by addressing the real reasons why the government adopted this kind of policies, and the extent of its contribution to solving social problems, improving the living situation of citizens, raising purchasing power, and thus achieving social peace, and also between what

these policies cost in economic terms, under the difficult economic conditions caused by the corona crisis and low fuel prices, and its repercussions on the state's general financial budget on the other hand.

Social policies attempt to improve the social condition of citizens by adopting an effective public policy that takes into account the prevailing living conditions, and works to increase purchasing power and ensure decent living, taking into account the general economic conditions of the state, in a way that ensures achieving sustainable development and preserving the state's general budget. This will only be achieved by adopting integrated and balanced public policies that take into account all the economic, social and political conditions of the state, and work to eliminate various obstacles in this field.

Key words:

Social public policies, the general budget, social support, economic cost, purchasing power.

*المؤلف المراسل

مقدمة:

رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العالم في الفترة الأخيرة على إثر جائحة كورونا وما سببته من غلق اقتصادي، أدى لإحداث حالة من الانكماش الاقتصادي الحقيقي، ظهرت بوادره واضحة على مختلف المؤشرات الاقتصادية العالمية العامة، دفعت نحو اعتماد العديد من الدول على سياسات عامة تقشفية لتجاوز هذه الأزمة، إلا أن بعض الدول لم تتخلى على اعتماد السياسة الاجتماعية، حتى ولو على حساب وضعيتها الاقتصادية، وذلك في سعيها للتخفيف من حدة تداعيات هذه الأزمة خاصة على الطبقات المتوسطة والفقيرة هذا من ناحية، وكذا الاستمرار في الحفاظ على السلم الاجتماعي من ناحية ثانية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي استمرت في اعتماد السياسة العامة الاجتماعية رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة كنتيجة لأزمة كورونا والانخفاض الحاد في أسعار المحروقات، وهذا يتسق مع النهج الاجتماعي التي انتهجته الجزائر منذ الاستقلال، من خلال تخصيص ميزانية معتبرة موجهة لسياسات الدعم الاجتماعي رغم ما تعيشه منذ سنة 2014 وصولاً لسنة 2023، حيث وصلت أسعار النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل، مع الأخذ في الحسبان طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي تمثل المحروقات فيه حوالي 95% من المداخيل، ورغم التحسن المسجل في أسعار النفط فإنها تبقى بعيدة عن المأمول، مع تسجيل تراجع ملحوظ في القدرة الشرائية للمواطن متأثرة بموجة الضخم الشديدة التي يعيشها العالم ككل.

ويكتسي موضوع السياسة العامة في الجزائر أهمية بالغة، حيث أنه يتعلق بشريحة كبيرة جدا من المجتمع الجزائري، تنتظر سنويا ما يسفر عنه قانون المالية وما تخصصه الدولة من اعتمادات مالية موجهة لفائدة الدعم الاجتماعي، هذا الأخير الذي تتحكم فيه مجموعة من المؤشرات على رأسها الوضعية الاقتصادية للبلاد والتي تتأثر بحالة سوق المحروقات العالمي، ولو أن الجزائر بقت وفية لتوجهاتها الاجتماعية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، حيث أن الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية يجد جذوره في الظروف التاريخية التي تكونت فيها هذه الدولة، والذي أصبح بحق أحد ركائز الثقافة السياسية للدولة الجزائرية.

تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على السياسات الاجتماعية في تحسين الحالة الاجتماعية دون الإضرار

بالبنية الاقتصادية للدولة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو مضمون برنامج إصلاح نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر؟
- ما هي وظائف نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر؟
- كيف تؤثر السياسات الاجتماعية على الوضعية الاقتصادية للبلاد؟
- هل نجحت الجزائر في التوفيق بين اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، مع الحفاظ في نفس الوقت على توازنات الاقتصاد الوطني؟

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع السياسة الاجتماعية المعتمدة في الجزائر، وتبيان الأسباب الحقيقية من وراء الاستمرار في اعتماد هذه السياسية، وهل بالفعل نجحت هذه السياسة في الحد من الفوارق المجتمعية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، وتوفير العيش الكريم، ومدى تأثير هذه السياسية على الوضعية الاقتصادية العامة للبلاد، وذلك من خلال رصد أهم أسس السياسة الاجتماعية وتحليلها ومحاولة تقويمها.

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج و الإقترابات، حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي من أجل التطرق للسيرورة التاريخية للسياسة الاجتماعية في الجزائر، ومعرفة مختلف الأسباب التي دفعت الجزائر لتبني هذا النوع من السياسات، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة دقيقة للسياسات الاجتماعية في الجزائر من أجل تفسيرها وتحليلها ونقدها وتقويمها. كما تم الاعتماد على الإقتراب النسقي لمعرفة مراحل اعتماد سياسات الدعم الاجتماعي في الجزائر، والتي تأتي كمدخلات من المجتمع، وتظهر في شكل مخرجات من طرف النظام السياسي تمثل استجابة حسب الظروف والامكانيات، كما اعتمدنا كذلك على الإقتراب المؤسسي للتعرف أكثر على مضمون هذه السياسات وكيفية صياغتها.

في سبيل إعطاء صورة شاملة عن الموضوع تم اعتماد الخطة التالية:

- المبحث الأول: الخلفية التاريخية والأيدولوجية للسياسة الاجتماعية في الجزائر.
- المطلب الأول: مسار السياسية الاجتماعية في الجزائر خلال الحقبة الاشتراكية ونظام الحزب الواحد.
- المطلب الثاني: توجهات السياسة الاجتماعية في الجزائر بعد دخول الجزائر نظام التعددية الحزبية (بعد دستور فبراير 1989).
- المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية في الجزائر بين المتطلبات الاجتماعية والنظرة الاقتصادية.
- المطلب الأول: مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر.
- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسة الاجتماعية في الجزائر.
- المبحث الثالث: اصلاح نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر: الواقع والأفاق.
- المطلب الأول: مبادرات اصلاح نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر.
- المطلب الثاني: مستقبل السياسة الاجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية والأيدولوجية للسياسة الاجتماعية في الجزائر.

سنسلط الضوء خلال هذا المبحث على الجذور التاريخية والأيدولوجية للسياسة الاجتماعية في الجزائر، فالطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية يجد جذوره في الظروف التاريخية التي تأسست فيها هذه الدولة، حيث يعتبر الدعم الاجتماعي إحدى ركائز الثقافة السياسية للدولة الجزائرية، بالرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر على مر السنين، دون أن ينفي ذلك عدم استغلال تلك السياسات في سبيل شراء السلم الاجتماعي، والحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد.

المطلب الأول: مسار السياسية الاجتماعية في الجزائر خلال الحقبة الاشتراكية ونظام الحزب الواحد.

مثلت نشأة الدولة الجزائرية رد فعل ثوري وجذري على السياسة الاستعمارية الفرنسية الرأسمالية التي هيمنت على الجزائر لأكثر من 130 سنة، سيطرت فيه فئة قليلة من المعمارين والعملاء على مقدرات البلاد، لذا فقد كان تأسيس الدولة الجزائرية بمثابة رد فعل على الاقطاعية والرأسمالية، بتأسيس دولة اجتماعية ديمقراطية، تراعي مصالح جميع الفئات المجتمعية، وتعمل على تلبية مطالبهم، وبخاصة تلك الفئات المتوسطة والهشة.

فتناقضات النظام الاستعماري الذي جعل من الدولة الجزائرية وسيلة في يد المعمارين لإفقار الجزائريين، دفع النخب الحاكمة بعد الاستقلال إلى تبني مبدأ الدولة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والتي عرفت تطورا ملحوظا وتحسنا كبيرا بمرور السنوات، حيث تم العمل على تعميم السياسة الاجتماعية،

وتوسيع نطاقها لتشمل عدة فئات¹، وهو الأمر الذي ساهم في حشد المواطنين وتعبئتهم نحو تحقيق هذا الهدف، حيث قدمت الحكومة وعودا بجعل الدولة في خدمة كل فئات المجتمع خاصة الهشة منها، فسخرت لذلك كل المواثيق السياسية المؤسسة للدولة الجزائرية، ولمختلف لمشاريع الاقتصادية والاجتماعية. فمباشرة بعد الاستقلال عمل صانع القرار في الجزائر على بناء دولة تمثل قطيعة حقيقة عن تلك التي ارتسمت في مخيلة الجزائريين خلال قرن و32 سنة من الاستعمار، بالعمل على توزيع الثروة بشكل عادل بين كل فئات المجتمع، والقضاء على الفقر والبؤس الذي خلفه الاستعمار، والحد من الفوارق الاجتماعية، ومحاربة الاقطاعية والتوجهات البرجوازية، وتأمين الموارد الطبيعية، وتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين.

لقد تأسست الدولة الجزائرية على مبدأ الدولة ضد السوق، كنظام يحارب سيطرة السوق ويمنعه من التأثير على العلاقات الاجتماعية، وقد تجسد ذلك جليا خلال الثلاثين سنة الأولى من الاستقلال في مختلف النصوص التأسيسية الصادرة، من خلال تأمين مختلف الأملاك الزراعية والصناعية، والسيطرة على مختلف نشاطات القطاع الاقتصادي، ودعم السلع على كافة المستويات بما فيها المستوردة منها، وذلك من خلال الاستعانة بعائدات النفط لمواجهة قوانين السوق، والابقاء على الأسعار في مستويات منخفضة، بما يضمن الحفاظ على القدرة الشرائية، كما ضمت ميزانية الحكومة بمرور السنوات بنودا دائمة للإنفاق على التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية، ودعم الأسعار لبعض السلع الواسعة الاستهلاك².

لم يخلو أي نص تأسيسي للدولة الجزائرية من الطابع الاجتماعي، والتأكيد على دعم الفئات المتوسطة والفقيرة، فالسياسة الاجتماعية تنبع من ايدولوجية المجتمع، وتعتمد على توجهات الدستور القائم، ومختلف التشريعات والقوانين المنظمة³، ويمكن استعراض ذلك من خلال ما يلي:

- بيان أول نوفمبر 1954: من بين أهم مبادئ وأهداف بيان أول نوفمبر 1954 هو التأكيد على اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الاسلامية، وشكل هذا المبدأ منطلق لكل المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية لاحقا، وأصبح يستخدم ضمن الخطاب الرسمي للتأكيد على الطابع الاجتماعي للدولة مهما كانت الوضعية المالية والاقتصادية التي تمر بها⁴.

¹ نوال شيشة، "واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر"، الملتقى السادس حول اتجاهات عصنة الحماية الاجتماعية في العالم، خميس مليانة، 16-17 جوان 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 13.

² علي بودلال، تطور سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر ما بين الاطار النظري والعملي، "مجلة رماح للبحوث والدراسات"، العدد 75، 2023، ص 309.

³ أحمد شفيق السكري، وآخرون، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، مطبعة جامعة طنطا: طنطا، 2004، ص 347.

⁴ جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر، نوفمبر 1954.

- ميثاق مؤتمر طرابلس 1962: اعتمد هذا الميثاق هدفا أساسيا وهو بناء دولة تتكفل بفئة الفلاحين، التي كانت الطبقة الأكثر تضررا أثناء الاستعمار، باعتبار الثورة الجزائرية ثورة ضد الاقطاع والامبريالية وهيمنة المعمرين على موارد البلاد.¹

- دستور 1963: نص على أن أهم وظيفة للدولة هو انتهاج سياسة اجتماعية موجهة لفائدة المواطنين، للرفع من مستوى معيشة العمال وترقية المرأة، واشراكها في تدبير الشؤون العامة، وتطوير البلاد، ومحو الأمية، وتنمية الثقافة القومية، وتحسين السكن، والحالة الصحية.

- دستور 1976: كرس هذا الدستور النهج الاشتراكي خاصة ما تعلق بهيمنة الدولة على الاقتصاد والأسعار والتجارة الخارجية، مع التأكيد على مجانية الصحة والتعليم.

- ميثاق 1984: أكد هذا الميثاق على اجبارية التعليم، وعلى انتهاج سياسة صحية شاملة تركز على رعاية الأم والطفل، والتأكيد على رسم سياسات منسجمة مع توجهات الشباب في مجالات التربية والتعليم والتكوين والحماية الثقافية والاجتماعية.²

الواضح من مختلف النصوص السابقة هو التأكيد على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، والعمل على التأسيس للطابع الاجتماعي للدولة، من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية، وتحسين الوضعية المعيشية للمواطن، وتوفير شروط العيش الكريم.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الاجتماعية في الجزائر بعد دخول الجزائر نظام التعددية الحزبية (بعد دستور 23 فبراير 1989).

إثر أحداث الخامس من أكتوبر 1988، وما خلفته من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية على البلاد، وفي خضم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، تم استصدار دستور 1989، والتي انتقلت الجزائر بموجبه من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، كاستجابة سياسية من طرف النظام السياسي في ظل غياب القدرة على تحقيق الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار أن مظاهرات أكتوبر 1988 كانت تسعى لتحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية أكثر منها سياسية.

بدخول الجزائر عهد التعددية الحزبية، ورغم إقرار دستور 1989 بالليبرالية الاقتصادية، فقد تم الاستمرار في تبني الطابع الاجتماعي للدولة، بالرغم من عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة، حتى وان تم تسجيل تفاوت ملحوظ خلال هذه الفترة مقارنة بفترات سابقة حيث كانت البلاد تعيش ظروف اقتصادية أفضل، فقد انتهجت الجزائر خلال الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر خلال ثمانينات القرن الماضي، والتي عرفت فيها عائدات صادرات المحروقات تراجعا كبيرا وصل إلى حدود 7 مليار دولار سنة 1987، و9.5

¹- جهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس، جوان 1962، الجزائر، ص42.

²- جهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1986، الجزائر، ص 162.

مليار دولار سنة 1989، أربعة مراحل للإصلاحات الاقتصادية الكبرى، في محاولة منها للتخفيف من أثار هذه الأزمة، غير انها لم تحقق ما كان منتظرا منها. المرحلة الأولى كانت خلال المرحلة ما بين (1986-1989) وأعيد خلالها هيكلية المؤسسات الاقتصادية كمرحلة أولى مع منحها الاستقلالية الذاتية لاحقا، المرحلة الثانية كانت ما بين (1989-1994) والتي كانت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تم منح الجزائر قروض بشروط منها تقليص هامش تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ورفع القيود عن التجارة الخارجية، وتحديد الأجور، والتحكم في التضخم، وتخفيض قيمة العملة، وخصخصة المؤسسات العمومية العاجزة، وخفض النفقات العمومية¹، وقد كان لهذه الاجراءات الأثر البالغ على سياسات الدعم الاجتماعي في البلاد.

المرحلة الثالثة كانت في الفترة ما بين (1994-1995) وقد عرفت هذه الفترة وتيرة متسارعة في تحرير الأسعار ورفع الدعم عن العديد من السلع باستثناء المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك (القمح اللين، السميد، الحليب)، وتسريح العديد من العمال، مع خفض ملحوظ في اعتمادات التحويلات الاجتماعية الموجهة لمجالات الصحة والتعليم والسكن. في حين المرحلة الرابعة من الإصلاحات كانت في الفترة ما بين (1995-1998) حيث فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير الأسعار ورفع القيود عن التجارة الخارجية².

وقد كان لمجموع هذه الإصلاحات الأثر البالغ على السياسة الاجتماعية خلال تلك الفترة، خاصة على الطبقات الوسطى والمعدومة، والتي زيادة على معاناتها الاجتماعية كانت تعاني من أثار الأزمة الأمنية التي عرفت بها البلاد آنذاك (العشرية السوداء)، لكن بالرغم من كل ذلك ظلت التحويلات الاجتماعية تشكل جزءا أساسيا من ميزانية الدولة، ورغم برنامج التصحيح الهيكلي فلم يتم التخلي عن دعم الخدمات والسلع الأساسية.

مع مطلع الألفية الجديدة عرف الوضع الأمني في الجزائر تحسنا ملحوظا، مع تسجيل في الوقت ذاته ارتفاعا ملحوظا في أسعار المحروقات، الأمر الذي أثر ايجابا على توجهات السياسة الاجتماعية في البلاد، حيث تم العودة إلى سياسة الانفاق السخي، حيث أصبحت التحويلات الاجتماعية تشكل رقما مهما في ميزانية الدولة، ففي مجال السكن مثلا بنيت مئات الآلاف من المساكن لصالح الفئات المتوسطة والفقيرة، كما استفادت فئة واسعة من المواد واسعة الاستهلاك من دعم الدولة، كما تم فتح العديد من مناصب الشغل لفائدة الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين، بالموازاة مع اطلاق الحكومة لمجموعة من الأليات والبرامج

¹ - عيسى بن ناصر، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، "مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية"، المجلد 3، العدد 7، 2002/12، ص 126.

² - المرجع نفسه، ص 128.

الموجهة لفئة الشباب (مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب)، بمنحهم قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة. والملاحظ خلال هذه الفترة هو مساهمة مداخل النفط الكبيرة في صيانة السياسة الاجتماعية، ما مكن الدولة من دعم التعليم والصحة والسكن والسلع الأساسية، الأمر الذي سمح للجزائر باحتلال المرتبة التاسعة من ضمن 169 دولة في مؤشر التنمية البشرية سنة 2010، كما كانت من بين الدول القليلة التي نجحت في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للألفية¹.

في مطلع سنة 2022 وبمناسبة اعداد قانون المالية صرحت الحكومة عن نيتها في مراجعة صيغ الدعم في ظل تراجع احتياطات العملة الصعبة إلى ما دون 40 مليار دولار، وتراجع سعر برميل النفط إلى ما دون 40 دولار، والتوجه نحو اعتماد الدعم المستهدف للدعم الشامل، وهو ما تجسد فعليا في مشروع قانون المالية 2022، والذي فرض رسوما وضرائب جديدة على مجموعة من السلع والأنشطة، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولكن ذلك لم يستمر من خلال تعليق رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" للضرائب الجديدة المفروضة في قانون المالية، مع الحفاظ على دعم السلع الواسعة الاستهلاك بنفس الطرق التقليدية السابقة².

ولقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أربعة دساتير أساسية (دستور 1989، التعديل الدستوري 1996، التعديل الدستوري 2016، التعديل الدستوري 2020)، وباعتبار أن السياسة الاجتماعية تنتج من مجموع الدساتير والتشريعات والقوانين السائدة في بلد ما³، والملاحظ أن كل هذه الدساتير أكدت على الطابع الاجتماعي للدولة، وعلى ضرورة الحفاظ على الفئات الهشة، كما عرفت هذه الفترة تبني الدولة لمجموعة من البرامج التنموية والتي يمكن ادراجها ضمن سياق السياسات الاجتماعية، يمكن تفصيلها فيما يلي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): خصص له غلاف مالي مهم جدا قدره 5250 مليار دينار جزائري، كان الهدف منه استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية للدولة، ودعم الإنتاج الزراعي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق الوظائف، وقد سجل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، لكن رغم ذلك لم يحقق هذا البرنامج ما كان منتظرا منه، كما أنه استهلك اعتمادات مالية إضافية⁴.

¹- Youcef ben Abdellah, **Etat Développementaliste vs Etat rentier : Qu'en est-il in en Algérie**, in Naqd, N 36, Mars /Avril 2018, P 82.

²- قرر رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 13 فيفري 2022 بتعليق وتجميد جميع الضرائب المفروضة في قانون المالية 2022 على المواد والسلع الاستهلاكية، والكثير من السلع والمنتجات الالكترونية والهواتف النقالة إلى اشعار آخر.

³- سامية زبوج، مضامين السياسة الاجتماعية، "مجلة التراث"، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018، ص 47.

⁴- مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 187.

- برنامج دعم النمو (2005-2009): خصص له غلاف مالي قدره 9000 مليار دينار جزائري، وجه لمكافحة البطالة، ومشكلة السكن والنقل، ورفع العزلة عن الأرياف، وتطوير الزراعة، وتحلية مياه البحر، وجاءت تفاصيله على النحو التالي:¹

- بناء مليون وحدة سكنية (555 مليار دينار جزائري).
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة (85 مليار دينار جزائري).
- تنمية وتحسين منشآت التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني (400 مليار دينار جزائري).
- ربط أكثر من مليون منزل بالكهرباء والغاز (65 مليار دينار جزائري).
- تزويد السكان بالماء الصالح للشرب (127 مليار دينار جزائري).
- ترقية التشغيل والتضامن الوطني (95 مليار دينار جزائري).
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): خصص له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار جزائري، وهو برنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي، من خلال تنويع الاقتصاد واستكمال جهود التنمية الشاملة والعمل على:²

- خلق ثلاثة ملايين منصب عمل للحد من مشكلة البطالة.
- تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد لتحقيق التنمية البشرية.
- تحسين المناخ العام للاستثمار وترقية الاستثمار وتشجيعه.
- ترقية السياحة والصناعة التقليدية.
- تهمين الموارد الطاقوية والمعدنية.
- دعم القطاع الفلاحي.

والملاحظ في برنامج توطيد النمو الاقتصادي هو التركيز على تعزيز التنمية البشرية، والعمل على النهوض بالمجالات التنموية الأساسية. وما يمكن استخلاصه عموماً على البرامج السابقة الذكر أنها لا تعكس التخطيط العلمي الاستراتيجي، ما أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق جميع أهدافها، كما أنها لم تنطلق من مؤشرات تدل على الوضعية الحقيقية التي يعيشها المواطن، مع تميز هذه البرامج بضعف الرقابة المالية، ما خلق نوع من سوء التسيير، الشيء الذي انعكس سلباً على مضمون السياسة الاجتماعية، وحال دون تحقيق الأهداف المسطرة.³

¹ - كريمة حاتي، بلقاسم نوبصر، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، "مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية"، جامعة تبسة، المجلد 10، العدد 2، 2017، ص 355.

² - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، "مجلة الباحث"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

³ - محمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، "مجلة العلوم الانسانية"، العدد 40، 2009، ص 13.

المبحث الثاني

السياسة الاجتماعية في الجزائر بين المتطلبات الاجتماعية والنظرة الاقتصادية.

تعتبر السياسة الاجتماعية عن طموحات المجتمع وأماله في شتى مجالات الحياة، وهي بمثابة الإطار العام الذي يتم من خلاله وضع الخطط الاجتماعية التنموية، للمساهمة في تطوير حياة الفرد والمجتمع، في هذا الإطار سنحاول خلال هذا المبحث تسليط الضوء على واقع ومضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر، وما هي المبررات التي تجعل الدولة تتبنى مثل هذا النوع من السياسات، وما هي كلفتها الاقتصادية.

المطلب الأول: مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر.

تمثل السياسة الاجتماعية جملة التوجهات والمبادئ والتشريعات والأنشطة، التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد على تحقيق رفاهية الفرد، وبالتالي هي جزء من السياسة العامة تعنى بالمجال الاجتماعي، وتصدر من هيئات لها صلاحيات اتخاذ ذلك، كما أنها محصلة لتفاعل مختلف القوى الاجتماعية في المجتمع على أساس من الدراسة العلمية والمشاركة الشعبية، تركز على الايديولوجية السائدة في المجتمع¹، حيث أن صياغتها وتنفيذها مسؤولية مشتركة بين الهيئات الحكومية ومختلف الشركاء الاجتماعيين². فالسياسة الاجتماعية في نهاية المطاف هي جزء من سياسات التنمية الوطنية الشاملة، رغم النظرة السائدة والتي تعتبرها غير متلائمة مع التنمية الوطنية لاعتمادها نمط استخدام موارد يفتقر للاستدامة والكفاءة³.

تبنت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة خيار اجتماعيا، من خلال تكريس خيار اقتصادي يعتمد على الانفاق العمومي كمحرك للاقتصاد باعتماد المخططات الخماسية⁴، المبنية على زيادة الانفاق العمومي لتحريك عجلة التنمية، كما اعتمدت الدولة سياسات لدعم أسعار بعض المواد الاستهلاكية، ومنها المحروقات، بالإضافة إلى تخفيضات في نسب الضرائب وتعويضات في نسب الفوائد، وتمويل مختلف البرامج السكنية، وغير ذلك من صيغ الدعم المباشر وغير المباشر.

وتستهدف السياسة الاجتماعية مجموعة من المجالات الحيوية في المجتمع يمكن تحديدها فيما يلي:

¹ - سهام القبندى، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 7.

² - karen k. kirst, **introduction to social work and social welfare – critical thinking perspective**, new: York brooks kole, p 179.

³ - مكتبة العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، التقرير السادس، 2011، ص 70.

⁴ - مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، المخطط التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، المخطط الخماسي (2010-2014).

- دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع: تحظى جملة من المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك بدعم الدولة، من خلال دعم بعض الخدمات والسلع حتى يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأسعار معقولة، وبالتالي تعتبر وسيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي¹، وتحمل خزينة الدولة الفرق بين سعر الاستيراد من الأسواق العالمية وسعر البيع للمستهلك، بتخصيص ميزانية سنوية لهذا الشأن، تتفاوت من سنة لأخرى حسب طبيعة الوضعية الاقتصادية للبلاد، ومن جملة هذه المواد نجد (السكر، الزيت، السكر، الخبز، الدقيق)، حيث تعتبر هذه المواد الأكثر استهلاكاً في الجزائر، وحسب احصائيات سنة 2022 بلغت ميزانية دعم الأسر ما يعادل 4.36 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 31% من نسبة التحويلات الاجتماعية، في حين كانت سنة 2015 حوالي 225 مليار دينار جزائري ما يعادل 24% من الاعانات المباشرة.

- دعم أسعار الكهرباء والمحروقات: تحتل الجزائر المراتب الأولى عالمياً (المرتبة الثالثة) من حيث انخفاض أسعار الوقود (البزوين والمازوت)، رغم لجوء الدولة إلى تقليص الدعم عنه عدة مرات خلال السنوات الأخيرة، ويتم دعم هذه المواد من خلال بيعها بسعر أقل من تكلفة انتاجها، وأقل من سعرها بكثير في الأسواق العالمية. ونفس الشيء ينطبق على سعر الكهرباء والغاز، حيث تقدم الدولة دعماً مباشراً للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز)، لتعويض خسائرها الناجمة عن إيصالها الكهرباء للمستهلكين بسعر أقل من التكلفة²، وقد بلغت تكلفة الدعم في هذا المجال 74 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 7% من الاعانات المباشرة سنة 2015، في حين بلغ الدعم الضمني للطاقة في نفس السنة حوالي 1300 مليار دينار.

- دعم الصحة والتعليم: تبنت الجزائر منذ الاستقلال مجانية الصحة والتعليم، كما تستفيد شرائح واسعة من المعوزين وأصحاب الأمراض المزمنة من الرعاية الصحية والتأمين الصحي، وفي مجال التعليم تخصص الدولة منحة تدرس لأبناء العائلات الفقيرة والمحرومة، كما توفر لهم الاطعام والنقل المجاني، كما يستفيد طلبة التعليم العالي من منحة دراسية واطعام ونقل بأسعار رمزية. فقد خصص برنامج الاستثمارات العمومية (20014-2010) بغلاف مالي يقدر بـ 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار)، والذي يدرج تحسين التعليم في مختلف أطواره، كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دج للتعليم العالي³.

وقد رسمت الجزائر محاور كبرى في مجال الصحة من شأنها تحسين المنظومة الصحية، معتمدة على ثلاثة عناصر أساسية، العنصر الأول هو الوقاية من خلال الحملات التلقيحية وإجراءات النظافة ومحاصرة

¹- Conseil national économique et social, **rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012**, mai 2013, p 60.

²- خلال عشر سنوات ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 100%. حيث انتقل البزوين من سعر 23 دينار سنة 2013 إلى 46 دينار سنة 2023، أما المازوت فانتقل من سعر 13 دينار سنة 2013 إلى 29 دينار سنة 2023.

³- حكيمة العوفي، تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر للفترة (1970-2014)، "مجلة التنمية الاقتصادية"، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 3، العدد 5، جوان 2018، ص 88.

المرض قبل انتشاره، العنصر الثاني هو علاج مختلف الأمراض، حيث يتم اعتماد مستويات متعددة يتلقى فيها المريض كل العلاجات الضرورية، العنصر الثالث هو التوزيع العقلاني للأطباء وذلك تحقيقاً للأهداف المرسومة في الخريطة الصحية، لتحقيق تغطية صحية لكامل التراب الوطني.¹

- دعم قطاع السكن: عرف قطاع السكن انتعاشاً ومساراً آخر اختلف عن سابقه في فترة النظام الاشتراكي، وتجلّى ذلك من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة في هذا المجال، كإعادة الاعتبار لكل من السكن الترقوي والسكن الاجتماعي، والتنوع في الأنماط السكنية الحضرية، واستحداث صيغة السكن التساهمي، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في إنعاش هذا القطاع.²

- دعم قطاع الشغل: وذلك من خلال مساهمة الدولة في دفع جزء من أجور العمال لدى القطاع الخاص والقطاع العام عبر الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب. كما عملت الجزائر منذ التحول نحو النهج الليبرالي في تسيير الاقتصاد، مجموعة من التدابير للتكفل بخلق مناصب عمل دائمة، من خلال خلق ورشات ومؤسسات صغيرة متخصصة في الإنتاج أو التحويل أو تقديم الخدمات، وقد وضع أول برنامج من هذا النوع سنة 1989 عرف ببرنامج تشغيل الشباب، ليتم سنة 1990 تعويضه بالنظام الخاص بالإدماج المهني للشباب، وتم إنشاء صندوق الضمان المشترك للنشاطات الصناعية والتجارية والحرفية، لضمان تسديد واسترجاع أو تعويض القروض المصرفية الممنوحة للشباب المؤسسين للمشاريع الممولة من خلال هذا البرنامج، لتندش لاحقاً الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.³

وقد شهدت البطالة معدلات ارتفاع كبيرة خلال الفترة ما بين (1990-2000)، بسبب اتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث وصلت نسبة البطالة سنة 2000 إلى 29.77%، أما خلال الفترة ما بين (2001-2010) ومع ارتفاع أسعار البترول أعطى دفعا قويا للسياسة المالية، مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة.⁴

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسة الاجتماعية في الجزائر.

خلفت السياسات الاجتماعية في الجزائر (سياسة الدعم الاجتماعي)، أثرا عميقة على الاقتصاد الوطني، وخلقت اختلالا واضحا في توازنات الخزينة العمومية، كما كان لها أثرا واضحا على المستويات السياسية والاجتماعية، ومن جملة الآثار الاقتصادية التي خلفتها السياسة الاجتماعية في الجزائر نذكر ما يلي:

- خلق ضغط متزايد على ميزانية الدولة بسبب تزايد الحاجيات المجتمعية من جهة، وتقلبات أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية من جهة ثانية، الأمر الذي أثر سلبا على ميزان المدفوعات، وظهر مؤخرا في بعض

¹- بشير كيشرود، خلف عثمان، الصحة ومكونات المحيط، "مجلة أحداث اقتصادية"، العدد 31، سبتمبر 1988، ص 12.

²- حكيمة العوفي، مرجع سابق الذكر، ص 90.

³- تم انشاؤها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-295 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1996.

⁴- حكيمة العوفي، مرجع سابق الذكر، ص 89.

أزمات الندرة، وارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، وعجز الخزينة العمومية على تغطية الفوارق في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى زيادة ميزانية الدعم بشكل طردي، وهو ما يشكل عبئا حقيقيا على ميزانية الدولة.¹

- تمدد وانتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود بسبب دعم الدولة للسلع واسعة الاستهلاك، ووجود فارق كبير بين سعرها في الجزائر وسعرها في دول الجوار والأسواق العالمية، وهو ما يشكل نزيفا حادا للاقتصاد الوطني. فالمنتجات البترولية والبنزين في خطر، حيث تفقد الجزائر من 1.5 إلى 2 مليون طن سنويا (ما يعادل أكثر من مليار دولار سنويا) من عمليات التهريب، وقد صرح وزير الطاقة السابق عبد المجيد عطار سنة 2021 بأن الجزائر دعمت استيراد البنزين ما بين (2015-2020) بمبلغ 897 مليار دينار، كما أن سوناطراك قامت بتحويلات إلى محطات تحلية المياه بـ 54.3 مليار دينار حتى 2021، لذلك وجب التوجه نحو تحرير أسعار الطاقة.²

- خلق دعم قطاع السكن تشوهات جعلت اصلاح منظومة الدعم جد ضرورية، فالمكاسب المالية التي يحققها الحصول على سكن سواء كان مدعوما أو اجتماعيا، يعادل ما يمكن الحصول عليه خلال حياة مهنية كاملة، وكنتيجة للبحث الدائم عن هذا الربح، نشأت سوق مضاربة في العقار امتد أثرها إلى الادخار، فأصبح العقار ملجأ الفائض من الأموال، مع غياب الضريبة على العقار والأرباح العقارية. بالمقابل أدى ارتفاع السكنات غير المسجلة في المحافظة العقارية إلى عجز الدولة عن تطبيق شروط الاستفادة من الدعم السكني، ما أدى إلى ارتفاع عدد السكنات الشاغرة التي تستفيد منها مختلف الفئات بغض النظر عن درجة استحقاقها.³

- ارتباط النواة الصناعية ارتباطا حيويا بالاستيراد، ما أدى إلى تشكل اقتصاد ريعي يعاني من عجز هيكلي في الميزان التجاري، هذا العجز مرتبط بعجز آخر وهو عجز الميزانية السنوية للخزينة العمومية، التي ارتفعت مديونيتها من 12% سنة 2010، إلى 51% سنة 2021، ولجأت الدول لتغطية العجز باستهلاك صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف، الذي تراجع من 194 مليار دولار في 2013، إلى 44 مليار دولار نهاية 2020.

- استمرار تسجيل العجز في الميزان التجاري منذ 2014 والذي يتوافق مع انهيار أسعار البترول، فرغم الانخفاض الكبير في الاستيراد من 71 مليار دولار في سنة 2014 إلى 46 مليار دولار سنة 2019، إلا أن العجز بقي مستمرا، لتضطر الحكومة لتمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية 2016، ثم من (2017-

¹- Hami , H. **Algeria's social support policy: Economic costs and the need for reform.** (T. A. Initiative, Éd.) Bawader, (2022, February 24). pp. 3-4.

²- هيفاء نجيب مهودر، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، "مجلة الاقتصاد الخليجي"، العدد 29، 2012، ص 2.

³- ناصر ميلود، عبد الله مركيك، آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، المجلد 10، العدد 1، جوان 2023، ص 571.

2019) عن طريق التمويل غير التقليدي وطباعة النقود، ومنذ 2019 عن طريق أرباح بنك الجزائر وعن طريق السوق البنكية.

هذه أهم الآثار الاقتصادية التي خلفتها مختلف اجراءات السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر، والتي يجب العمل على تجاوزها والحد منها، من خلال ايجاد الحلول لها، والتوجه نحو اعتماد عملية اصلاح حقيقي لنظام الدعم الاجتماعي، من خلال دراسة معمقة يشترك فيها كل من له علاقة بالسياسة الاجتماعية من مؤسسات رسمية وغير رسمية.

المبحث الثالث.

إصلاح نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر: الواقع والأفاق.

هناك عدد من الحالات تلجأ فيها الدولة إلى عملية اصلاح نظام الدعم الاجتماعي، وذلك بحسب وضعيتها المالية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومدى فعالية السياسة الاجتماعية في حل المشاكل وايجاد الحلول، والجزائر على غرار بقية الدول تسعى في هذا المجال للقيام بإصلاح لنظام الدعم الاجتماعي، تستمر فيه من ناحية في دعم الفئات الهشة المستحقة لهذا الدعم، وتحافظ به من ناحية ثانية على التوازنات المالية للدولة، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادرات اصلاح نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر.

تلجأ الدول عادة إلى اصلاح نظام الدعم الاجتماعي، أو التخلي عنه بصفة كاملة، لما تكون أمم احدى الوضعيتين التاليتين:

- الوضعية الأولى: لما تجد الدولة نفسها أمام شروط تصحيحية مفروضة من طرف مختلف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، أو أمام ضغط المانحين الدوليين في إطار اصلاحات مالية واقتصادية.

- الوضعية الثانية: تكون مرتبطة بتوجهات سياسية واقتصادية داخلية للدولة، نتيجة وضع اقتصادي مقلق، أو أزمات مالية محتملة.

بالنسبة للحالة الجزائرية فإنها غير مرتبطة بالوضعية الأولى، ولكنها تميل لصالح الوضعية الثانية، ولو أن هذه الأخيرة يستلزم تطبيقها مجموعة من الشروط المرتبطة بوضعية الممارسة الديمقراطية، والمؤسسات التمثيلية، وحرية الإعلام، وتوفر جو من الشفافية والقدرة على الوصول إلى المعلومة، كل ذلك في إطار نقاش بين السلطة والفاعليين المحليين في الحقل الاقتصادي، ومختلف الشركاء الاجتماعيين وفاعليات

المجتمع المدني¹، من أجل تحليل عقلاني ورشيد للمعطيات الحقيقية للاقتصاد الوطني، بهدف الوصول إلى حلول فعالة ومستدامة.

تأسيسا على ذلك فإن الحالة الجزائرية لم تصل للوضعية الأولى، لأن الجزائر حاليا بعيدة عن الاستدانة الخارجية، وبالتالي ليست مطالبة بالاستجابة لضغوط المؤسسات المالية الدولية، لكنها قريبة من الوضعية الثانية بشرط توفير الشروط الموضوعية لطرح نقاش حقيقي حول مسألة إصلاح نظام الدعم الاجتماعي، لأن فرضية التخلي الكلي عنه تبقى مستبعدة في المستقبل المنظور. في هذا الإطار طفت إلى السطح مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمضمون إصلاح نظام الدعم الاجتماعي، ومن جملة هذه الأسئلة نجد السؤال المتعلق بالفئات التي يجب أن تستفيد من الدعم، وهنا تم طرح مجموعة من الاقتراحات كخلق بطاقة تمويلية وطنية للفقراء والمعوزين أو أصحاب الدخل الضعيف، كآلية لتوزيع أموال الدعم على من يستحقها، فالفئة المستهدفة التي تستحق الدعم هي الطبقة الفقيرة في المجتمع، التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل أو انعدامه في بعض الحالات.²

فنظام الدعم الشامل لم يكن دائما في صالح الفئات الهشة، بل إن المستفيد الأكبر منه في بعض الحالات هو الطبقة الغنية، فقد كشفت دراسة للديوان الوطني للإحصاء أعدت سنة 2012، أن أكثر من 50% من ميزانية التحويلات الاجتماعية يستفيد منها الأكثر غنى في المجتمع³، فمثلا المستفيد الأكبر من دعم الحليب هم منتجو الأجبان ومشتقاتها، والمستفيد من دعم السكر هي مصانع المشروبات والحلويات، والأمير نفسه ينطبق على بقية السلع المدعمة من طرف الدولة. في الوقت ذاته لا تزال الفئات الحقيقية المستهدفة من سياسات الدعم تشكو من ضعف القدرة الشرائية، وعدم نجاعة نظام الدعم الحالي، وقد جاء في مشروع قانون المالية 2022 في عرض أسباب طلب تعديل صيغ الدعم، أن مبلغ الدعم الإجمالي وصل إلى 3.250 مليار دج ما بين (2017-2020)، وهو ما يعادل 19.3% من الناتج المحلي الخام، لكن رغم ذلك فإنه لم يحقق ما كان منتظرا منه، كما أنه لا يذهب إلى مستحقيه، حيث لا تستفيد الفئات الهشة سوى من 28% من قيمة الدعم المباشر، وهو الأمر الذي فرض إعادة النظر في نظام الدعم المعمول به.

فمنذ سنة 2016 اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من التدابير لخفض مستوى الدعم، من خلال رفع حجم الضريبة على القيمة المضافة على الوقود من 7% إلى 17%، ووضع سقف لاستهلاك الكهرباء والغاز يتغير عندها سعر بيع هذه المواد (2500 وحدة حرارية للغاز و250 كيلوواط للكهرباء خلال الثلاثي)، كما تم

¹- ناصر ميلود، عبد الله مركيك، مرجع سابق الذكر، ص 572.

²- المرجع نفسه، ص 572.

³- Youcef ben Abdellah, IPod, P82.

رفع الضريبة على المنتجات البترولية من 1 دينار إلى 2.91 دينار (بنسبة 191%). وفي سنة 2021 منعت الحكومة استعمال أنواع النزين العادي والممتاز وأبقت على البنزين بدون رصاص فقط، وهو الأكثر سعرا. كما يجب تحديد آليات استهداف المستحقين للدعم، والتي تبقى صعبة التحقيق بالنظر إلى الصعوبة في تحديد وحصر هذه الفئة المستهدفة وتحديد بدقة، فأجهزة الدولة لا تحوز على المعطيات الحقيقية (البيانات، الحالة الاجتماعية، الدخل، التوزيع الجغرافي) للفئات المستهدفة، بالإضافة إلى ضعف البنية الرقمية المخولة لمثل هذه الوظائف، ضف إلى ذلك من ناحية أخرى صعوبة ضبط نسبة البطالة بشكل دقيق، وكذلك العمال غير المستفيدين من الضمان الاجتماعي وحجم أجورهم، وحصة الضرائب غير المحصلة منهم، زيادة على بقاء الاقتصاد غير الرسمي (السوق السوداء) خارج سيطرة الدولة (مثل الاقتصادي غير الرسمي حوالي 50% من الناتج المحلي الخام سنة 2015). رغم ذلك هناك عدة آليات لتحديد المستحقين للدعم، من بينها تحديد حجم دخل الأسرة، أو من خلال الاستهداف الذاتي لدعم السلع والخدمات.¹ من الآليات المطروحة كذلك نجد آلية الاستهداف الجغرافي للمناطق التي تعاني من الفقر، وهي الآلية التي طبقتها الجزائر مؤخرا تحت تسمية "مناطق الظل"، حيث تتناسب هذه الآلية مع الدول التي تعاني من اختلافات متباينة في مستويات المعيشة بين مختلف المناطق الجغرافية، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات من قبيل انخفاض مستوى المعيشة، نقص المرافق العامة، ظاهرة عمالة الأطفال، ارتفاع معدل الأمية، وغيرها من المؤشرات الدالة على حرمان سكان هذه المنطقة وعدم توفر التنمية.² ومن أجل تعزيز اللامركزية في تطبيق برامج الدعم يجب تعزيز دور مختلف فاعليات المجتمع المدني، من خلال إشراكه في تحديد قوائم بأسماء الأسر المستحقة للدعم، والاسترشاد به في معرفة الأوضاع المعيشية العامة للمجتمع، والتأكد من الحالة المالية للأفراد، وفي هذا الخصوص يمكن الاستعانة بمختلف لجان الأحياء لأنها القريبة من حالة المجتمع.³

ومن جملة المقترحات المطروحة في مجال اصلاح نظام الدعم الاجتماعي زيادة على المقترحات سالفة الذكر، نذكر ما يلي:

- استحداث جهاز وطني للتعويضات النقدية موجه لصالح الأسر المؤهلة، يتشكل خصوصا من الدوائر الوزارية المعنية، والخبراء الاقتصاديين، والمنظمات المهنية.
- انشاء سجل اجتماعي موحد، يساعد على تطبيق نظام حماية اجتماعية شامل، من خلال وضع قاعدة بيانات شفافة ودقيقة، بإشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني.

¹ - أحمد عرفة، الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه، الاسكندرية: دار التعليم للنشر والتوزيع، 2005، ص 17.

² - أمينة حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2005، ص 574.

³ - المرجع نفسه، ص 574.

- استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي، بغية تخفيف أثر اصلاح الدعم على الفئات الهشة.
- ترتيب زيادات الأسعار، مع ادخال تدريجي لتحويلات مالية تستهدف الفئات الهشة.
- الرفع في أسعار الوقود والطاقة بشكل متدرج، من أجل دعم قطاع الطاقة، ومحاربة التهريب ونشاط السوق السوداء.
- العمل على ايجاد مصادر تمويل بديلة خارج المحروقات من أجل التغطية على عجز الميزانية العامة، والخروج من دائرة التمويل غير التقليدي.
- توسيع استعمال الدفع الالكتروني للقضاء على السوق الموازية، وتشجيع استقطاب الأموال المتاحة في السوق السوداء، لمنح قدرات اضافية لتمويل الاقتصاد عن طريق البنوك، والتمكن من خلالها من تحديد الفئات التي تستحق الدعم.
- اصلاح قطاع السكن والحد من تدخل الدولة في بناء كل أنواع السكنات، باعتبار السكن ثاني أكبر مستهلك للدعم في الجزائر، وتوجيه البرامج السكنية لصيغة الايجار بدلا من التملك.
- رفع الدعم في مرحلة أخيرة عن المواد الاستهلاكية، للحد من نسبة التبذير الكبيرة التي نشهدها اليوم خاصة في الخبز والبنزين.
- استبدال الدعم بالدعم النقدي المباشر للدخل (التحويلات النقدية)، وتغيير قيمة التحويلات بتغير حجم الأسرة وحدة الفقر، وأسعار المواد محليا ودوليا، ما من شأنه خفض من كلفة الاعانات ووصولها لمستحقيها.
- ورغم أن اصلاح نظام الدعم ليس بالأمر البسيط، ولكن التوجه التدريجي نحو سياسة الدعم الموجه أصبح ضرورة لا مناص منها، في ظل الظروف الاقتصادية للجزائر، والتذبذب المستمر في أسعار الطاقة.
- المطلب الثاني: مستقبل السياسة الاجتماعية في الجزائر.**

إن قضية الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، لا تقل أهمية عن بقية الثوابت الوطنية، فالظروف التاريخية لنشأة الدولة، وممارساتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تجعل من قضية التخلي عن سياسة الدعم الاجتماعي مستقبلا قضية حساسة جدا، ليس فقط للفئات المستهدفة من هذا الدعم، وإنما بالنسبة للصورة التي رسمتها الدولة لنفسها، والتي تستمد منها النخب الحاكمة شرعيتها، كما أن عدم اقدام الجزائر على مراجعة نظام الدعم الاجتماعي هو رغبتها في الحفاظ على العقد الاجتماعي القائم بينها وبين الشعب، وخوفها من فقدان القدرة الشرائية بسبب التضخم الذي سينتج عن مراجعة نظام الدعم، زيادة على حاجة الحكومة المسبقة إلى توفر قاعدة بيانات للاستهداف، وهو غير المتاح عندنا.

لذلك يمكن التأكيد بأن الدولة الجزائرية لا يمكنها التخلي النهائي عن سياسات الدعم الاجتماعي في المستقبل القريب، نظرا لما يشكله من تبعات اجتماعية خطيرة، كما أن التوجه إلى تبني استراتيجية اصلاح شاملة تحتاج وقتا كبيرا، وأدوات تقييمية علمية، وبنية لوجستية تشريعية متينة، والعمل على التحول من

المنطق الريعي في تسيير الشأن الاقتصادي، إلى منطق السوق والمنافسة بخطط واضحة ومحددة بجدول زمني للتنفيذ. وفي انتظار تنفيذ ذلك تجد السياسة الاجتماعية في الجزائر نفسها أمام مجموعة من الرهانات والتحديات التي يجب العمل على تذليلها وإيجاد حلول لها.

من جملة هذه الرهانات نجد ضرورة إعادة الاعتبار لمهام التفتيش والتمحيص ومراجعة الحسابات، والتحليل المالي لمصالح الرقابة المالية، باعتبارها استراتيجية مهمة لمحاربة الفساد، فبالرغم من الاعتمادات المالية الضخمة التي خصصتها الدولة في مجال السياسة الاجتماعية، لكنها لم تتمكن من تحقيق كل الأهداف المسطرة، والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية.¹

تشير الدراسات إلى أن التوجهات الحديثة للدولة المعاصرة في مجال سياسات الدعم الاجتماعي، لا تعزز الاستهلاك الاجتماعي فحسب، بل هي تمثل استثمار في عملية اجتماعية أوسع، تستهدف تكوين أفراد يتمتعون بمزيد من المهارات والقدرات الانتاجية، وهؤلاء هم مصدر الانتاجية الاقتصادية، ودعامة التماسك الاجتماعي، ورغم أن الجزائر تصنف ضمن أكثر البلدان تقدما للدعم الاجتماعي، إلا أنها لا زالت تعاني من التضخم والعجز في القدرة الشرائية، وبالتالي يجب العمل على استغلال سياسات الدعم الاجتماعي في تحقيق الأهداف سالفة الذكر.²

كما يجب على الدولة الجزائرية في سياق تطبيق السياسة الاجتماعية، إعادة النظر في سياسة الدعم وهيكلتها في إطار استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، ذات أهداف محددة، ووفق أجندة زمنية محددة، والعمل على تحسين أليات الاستهداف، بما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه، مع التحول تدريجيا من سياسة الدعم العيني، إلى سياسة الدعم النقدي المشروط، ما من شأنه خلق نظام أكثر كفاءة وفعالية.

خاتمة:

يجد الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية جذوره في الظروف التاريخية التي تأسست فيها هذه الدولة، والتي كانت بمثابة رد فعل راديكالي على السياسة الاستعمارية، التي حرمت الجزائريين من أدنى شروط الحياة والعيش الكريم، فالسياسة الاجتماعية في الجزائر حاولت التعويض عن الحرمان الذي عرفه الشعب الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، وتعتبر السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر عن دعم الدولة المباشر وغير المباشر لمجموعة من السلع والخدمات والقطاعات، التي يستفيد منها كل الجزائريين بغض النظر عن حجم مداخيلهم (دعم السلع الأساسية)، وتلك الموجهة كذلك لفئات محددة (السكن مثلا)، من أجل ضمان العيش الكريم، وتعزيز القدرة الشرائية، وحفظ كرامة الفئات الهشة في المجتمع.

¹- محمد شريفي، مرجع سابق الذكر، ص 13.

²- كريمة حاتي، بلقاسم نويصر، مرجع سابق الذكر، ص 359.

تبقى السياسة الاجتماعية رهينة أسعار النفط في الأسواق العالمية، فكلما تهاوت أسعار النفط تجد الدولة نفسها في حرج وعاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، ويتعالى خطاب ضرورة اصلاح نظام الدعم الاجتماعي، تحت حجج شح الموارد وترشيد النفقات ومحاربة التبذير، وتوجيه الدعم لمستحقيه، لكن بمجرد عودة الأسعار للارتفاع نرجع لدوامة التبذير والإسراف والممارسات الريعية والتبذيرية، وتخف حدة المناداة بضرورة القيام بإصلاح شامل لنظام الدعم الاجتماعي. وهو ما يشير إلى أن سياسة الدعم المباشر لا يمكنها سد الفجوة الموجودة بين الحاجيات الاجتماعية للمواطن، والتغيرات الحاصلة على مستوى الأسواق العالمية والمحلية، والتي برزت من خلال ظهور أزمات الندرة وارتفاع الأسعار.

إن مسألة اصلاح نظام الدعم الاجتماعي تتعدى الحلول التقنية، فالسياق العام للدعم لا يتوقف عند حد الدعم المرتبط بالصحة والتعليم والسكن وغيرها، وإنما يتجاوز ذلك ليصل لتقديم الدعم للشركات الوطنية، وتخفيض الضرائب على بعض السلع المستوردة، وتقديم القروض، وهذه الأشكال الأخيرة أكثر كلفة من الأشكال الأولى، وبالتالي فإن التخلي عن هذا النوع من الدعم ستكون له آثار عميقة على الاقتصاديات الوطنية المختلفة، خاصة على مستوى الشركات الوطنية، وسوق المحروقات، والاستيراد، والبنوك.

قائمة المصادر والمراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- السكري، أحمد شفيق، وآخرون، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، مطبعة جامعة طنطا: طنطا، 2004.

2- القبندي، سهام، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

3- عرفة، أحمد، الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه، الاسكندرية: دار التعليم للنشر والتوزيع، 2005.

4- حلمي، أمنية، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2005.

5- شيشة، نوال، واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، الملتقى السادس حول اتجاهات عصرة الحماية الاجتماعية في العالم، خميس مليانة، 16-17 جوان 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.

ب- المقالات:

1- العوفي، حكيمة، تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر للفترة (1970-2014)، "مجلة التنمية الاقتصادية"، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 3، العدد 5، جوان 2018.

2- بودلال، علي، تطور سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر ما بين الإطار النظري والعملي، "مجلة رماح للبحوث والدراسات"، العدد 75، 2023.

3- بن ناصر، عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، "مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية"، المجلد 3، العدد 7، 2002/12.

4- زبوج، سامية، مضامين السياسة الاجتماعية، "مجلة التراث"، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018.

5- حاتي، كريمة، نويصر بلقاسم، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، "مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية"، جامعة تبسة، المجلد 10، العدد 2.

6- مسعي، محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، "مجلة الباحث"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

7- شريفي، محمد، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، "مجلة العلوم الانسانية"، العدد 40، 2009.

8- كيشرود، بشير، لخلف عثمان، الصحة ومكونات المحيط، "أحداث اقتصادية"، العدد 31، سبتمبر 1988.

9- مهودر، هيفاء نجيب، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، "مجلة الاقتصاد الخليجي"، العدد 29، 2012.

10- ميلود، ناصر، مركيك، عبد الله، آليات اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، المجلد 10، العدد 1، جوان 2023.

ج- الدراسات غير المنشورة:

1- مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، باتنة، الجزائر، 2009-2010.

د- الوثائق الرسمية:

1- جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر، الجزائر، نوفمبر 1954.

2- جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس، الجزائر، جوان 1962.

3- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر، 1986.

4- مكتبة العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، التقرير السادس، 2011.

2- المراجع باللغات الأجنبية:

1- Youcef ben Abdellah, **Etat Développementaliste vs Etat rentier : Qu'en est-il in en Algérie**, in Naqd, N 36, Mars /Avril 2018.

2 - karen k. kirst, **introduction to social work and social welfare – critical thinking perspective**, new: York brooks kole.

3- Hami , H. **Algeria's social support policy: Economic costs and the need for reform**. (T. A. Initiative, Éd.) Bawader, (2022, February 24).

4- Conseil national économique et social, **rapport sur l'état économique et social de la nation 2011 -2012**, mai 2013.